

سمو رئيس الوزراء افتتح ملتقى الكويت المالي الثاني بحضور ومشاركة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري

أكد أن الأزمة العالمية لا تزال تلقي بإعصارها على كثير من اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة

العبد العزيز: دور مهم للبنوك المركزية في تطوير الرقابة الكلية الحصيفة

المرزوق: مازال هناك قلق من هشاشة النمو الاقتصادي لاستمرار معدلات البطالة العالية في الدول الغربية



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد يتوسط رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري والنائب الأول لرئيس الوزراء الشيخ د.محمد الصباح خلال الافتتاح (من غزال)



حمد المرزوق



الشيخ سالم العبد العزيز

من الغيبي - شريف حمدي
أكد محافظ البنك المركزي الشيخ سالم العبد العزيز أن آثار الأزمة المالية العالمية تتضح في ضوء ما تواجهه العديد من البلدان من تحديات لحالات العجز المالي العامة وارتفاع معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
وقال خلال كلمته بملتقى الكويت المالي الثاني الذي افتتح أمس بحضور ورياسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ورئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري أن الأزمة المالية العالمية الاقتصادية العالمية لا تزال تلقي بآثارها على الكثير من اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة وذلك بالرغم من التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي (ويبرجات متفاوتة) نتيجة لإجراءات التحفيز المالي غير المسبوقة التي تم اتخاذها من قبل العديد من الدول.

الحريري: التحدي الأكبر أمام الدول العربية يكمن في توفير أكثر من 18 مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد المقبل



رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري

أكد رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للملتقى الكويت المالي الثاني، أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة دقيقة جدا والأزمة المالية العالمية تحولت بسرعة كبيرة إلى أزمة اقتصادية تطول جميع التكتلات، مشيراً إلى أن المنطقة العربية استطاعت إلى حد كبير تجنب الخسائر المالية المباشرة للأزمة. وأشار إلى أن الدول العربية تزخر بإمكانيات كبيرة للنمو، لاسيما عنصر الشباب، وهي أيضا غنية بالموارد الطبيعية الأساسية، كما تمتلك سيولة عالية، مشيراً إلى أن الدول العربية أمامها اليوم فرصة لتلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعطيها زخما لتطوير قدراتها من أجل تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحسين مستوى التمثيل العربي في المؤسسات الدولية.

جانب القطاعين العام والخاص، والتي ستتم عبر مراحل تنفيذ الخطة المنتهية في 2014 والبالغه نحو 31 مليار دينار.
وأفاد بأن مقترحا نيباليا بتأسيس بنك تنموي برأس مال يبلغ مليار دينار بحصة حكومية تبلغ 40% مع طرح 60% للاكتتاب العام ويوجه تمويل البنك إلى المشاريع التنموية ونرى أن تأسيس البنوك لا يتعين أن يكون بقرارات سياسية حيث يصدر القانون ومن ثم دراسات جدوى لتبرير الإنشاء وإنما العكس خاصة أن هناك 21 بنكا محليا وأجنيا يعملون في الكويت حاليا وقد يكون مناسبا تقييم تجربة البنك الصناعي ومحفظه المشاريع الصغيرة في إطار الدراسات المطلوبة قبل صدور القانون وليس بعده.

أبو زكي
قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي إن الاقتصاديات العربية والخليجية بشكل خاص بدأت تتخطى مرحلة الأزمة ويخسائر مباشرة وغير مباشرة وقد لا تكون قليلة بالمنطق ومضمونة النتائج.
وذكر أن الأزمة أظهرت أن المؤسسات المصرفية الكبيرة كانت لديها قدرة أكبر على الصمود أمام انكماش السيولة المالية، مشيراً إلى أنه بات مطلوباً وضع الخطط السياسية النقدية بوصول أسرار الفائدة إلى معدلات قريبة من 0% لسيون دول جنوب شرق آسيا. وعن تداعيات الأزمة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، قال المرزوق إن التحديات الاقتصادية والمالية مازالت قائمة متمثلة في إعادة جدولة ديون الشركات الحكومية في دبي وتداعيات تعثر قطاع شركات الاستثمار في الكويت وتداعيات انهيار مجموعتي الصعيدي وسعد في المملكة العربية السعودية فضلا عن هبوط الأسعار في القطاع العقاري والتحديات الحادة في أسعار النفط في العامين الماضيين.

الصادر في يوليو 2010 قد أشاد بنجاح السلطة الرقابية في الكويت في الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية ومن أن اختبارات الضغط المالي التي قام بها الفريق المشترك وفقاً لسياسات البنك المركزي أظهرت قدرة القطاع المصرفي على تحمل صدمات كبيرة وبشكل معقول.

هشاشة النمو
من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت حمد المرزوق أنه على مستوى الاقتصاد العالمي مازال هناك قلق من هشاشة النمو الاقتصادي بسبب استمرار معدلات البطالة العالية في الدول الغربية، إضافة إلى استمرار المخاوف حول أزمة الديون للدول الأوروبية رغم إجراءات البنك المركزي الأوروبي لاحتواء هذه المخاطر والبرامج التقشفية التي تبنتها الدول الأوروبية لتخفيض العجزات في موازنتها وتابع أن سلبات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي ظهرت أيضا في استمرار لجوء السلطات النقدية إلى أدوات غير تقليدية مثل زيادة السيولة الكمية بعد أن نفذت إمكانية استخدام الأدوات التقليدية الخاصة بالسياسة النقدية بوصول أسعار الفائدة إلى معدلات قريبة من 0% لسيون دول جنوب شرق آسيا. وعن تداعيات الأزمة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، قال المرزوق إن التحديات الاقتصادية والمالية مازالت قائمة متمثلة في إعادة جدولة ديون الشركات الحكومية في دبي وتداعيات تعثر قطاع شركات الاستثمار في الكويت وتداعيات انهيار مجموعتي الصعيدي وسعد في المملكة العربية السعودية فضلا عن هبوط الأسعار في القطاع العقاري والتحديات الحادة في أسعار النفط في العامين الماضيين.

ذات أهمية نظامية والترابط فيما بينهما، مشيراً إلى أن الأمر يتطلب من السلطات الرقابية اتخاذ تدابير حذرة إضافية مثل إخضاع هذه المؤسسات لمتطلبات إضافية لكل من رأس المال والسيولة مع تدخل رقابي بصورة أكبر.

لجنة بازل
ولفت المحافظ إلى أنه في إطار جهود لجنة بازل في مجال الإصلاحات المالية المتعلقة بتطوير نظم وأساليب العمل الرقابي على المستوى الدولي أقرت مجموعة المحافظين رؤساء الرقابة في شهر سبتمبر الماضي مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بتقوية معيار رأس المال ومعيار السيولة ووضع نسبة للرفع المالي وذلك في إطار حزمة إصلاحات يطلق عليها «بازل 3».

وأشار إلى أن الدول العربية تزخر بإمكانيات كبيرة للنمو، لاسيما عنصر الشباب، وهي أيضا غنية بالموارد الطبيعية الأساسية، كما تمتلك سيولة عالية، مشيراً إلى أن الدول العربية أمامها اليوم فرصة لتلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعطيها زخما لتطوير قدراتها من أجل تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحسين مستوى التمثيل العربي في المؤسسات الدولية.

وأشار رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للملتقى الكويت المالي الثاني، أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة دقيقة جدا والأزمة المالية العالمية تحولت بسرعة كبيرة إلى أزمة اقتصادية تطول جميع التكتلات، مشيراً إلى أن المنطقة العربية استطاعت إلى حد كبير تجنب الخسائر المالية المباشرة للأزمة. وأشار إلى أن الدول العربية تزخر بإمكانيات كبيرة للنمو، لاسيما عنصر الشباب، وهي أيضا غنية بالموارد الطبيعية الأساسية، كما تمتلك سيولة عالية، مشيراً إلى أن الدول العربية أمامها اليوم فرصة لتلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعطيها زخما لتطوير قدراتها من أجل تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحسين مستوى التمثيل العربي في المؤسسات الدولية.

وأشار إلى أنه بعد تحقيق تقدم كبير في معالجة تداعيات الأزمة العالمية فإن الاقتصاد الكويتي يقف اليوم على اعتاب مرحلة جديدة تعد بتطور اقتصادي غير مسبوق خاصة في ظل خطة التنمية الجاري تنفيذها والتي تهدف إلى إحقاق ما يوزي 120 مليار دولار حتى سنة 2014 على مشاريع مهمة في جميع القطاعات وهي الخطة التي تمثل الجزء الأول من رؤية تنموية طويلة الأمد تمتد حتى سنة 2035. وتعطي أهمية وأولوية لتوسيع مشاركة القطاع الخاص وفي أي حال فإن هذه الخطة ستكون موضع عرض وحوار مع الشيخ أحمد الفهد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وهناك مؤتمر خاص في مارس المقبل.

وأشار المرزوق إلى أن تداعيات تعثر القطاع المصرفي في الكويت وتداعيات انهيار مجموعتي الصعيدي وسعد في المملكة العربية السعودية فضلا عن هبوط الأسعار في القطاع العقاري والتحديات الحادة في أسعار النفط في العامين الماضيين.

وأشار المرزوق إلى أن تداعيات تعثر القطاع المصرفي في الكويت وتداعيات انهيار مجموعتي الصعيدي وسعد في المملكة العربية السعودية فضلا عن هبوط الأسعار في القطاع العقاري والتحديات الحادة في أسعار النفط في العامين الماضيين.

وأشار إلى أن الدول العربية تزخر بإمكانيات كبيرة للنمو، لاسيما عنصر الشباب، وهي أيضا غنية بالموارد الطبيعية الأساسية، كما تمتلك سيولة عالية، مشيراً إلى أن الدول العربية أمامها اليوم فرصة لتلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعطيها زخما لتطوير قدراتها من أجل تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحسين مستوى التمثيل العربي في المؤسسات الدولية.

وأشار إلى أن الدول العربية تزخر بإمكانيات كبيرة للنمو، لاسيما عنصر الشباب، وهي أيضا غنية بالموارد الطبيعية الأساسية، كما تمتلك سيولة عالية، مشيراً إلى أن الدول العربية أمامها اليوم فرصة لتلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعطيها زخما لتطوير قدراتها من أجل تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحسين مستوى التمثيل العربي في المؤسسات الدولية.

وأشار إلى أن الدول العربية تزخر بإمكانيات كبيرة للنمو، لاسيما عنصر الشباب، وهي أيضا غنية بالموارد الطبيعية الأساسية، كما تمتلك سيولة عالية، مشيراً إلى أن الدول العربية أمامها اليوم فرصة لتلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، وهذا ما يعطيها زخما لتطوير قدراتها من أجل تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحسين مستوى التمثيل العربي في المؤسسات الدولية.

وأشار المرزوق إلى أن تداعيات تعثر القطاع المصرفي في الكويت وتداعيات انهيار مجموعتي الصعيدي وسعد في المملكة العربية السعودية فضلا عن هبوط الأسعار في القطاع العقاري والتحديات الحادة في أسعار النفط في العامين الماضيين.

وأشار المرزوق إلى أن تداعيات تعثر القطاع المصرفي في الكويت وتداعيات انهيار مجموعتي الصعيدي وسعد في المملكة العربية السعودية فضلا عن هبوط الأسعار في القطاع العقاري والتحديات الحادة في أسعار النفط في العامين الماضيين.

العبدالله: 70 إلى 85 دولاراً السعر المتوقع للنفط البصري: أنجزنا 55% من الاستحقاقات التشريعية للتنمية

قال وزير النفط أحمد العبدالله أن أسعار النفط الحالية تعتبر جيدة، متوقفاً أن يظل سعر برميل النفط الكويتي بين 70 و85 دولاراً إلى نهاية السنة. وأضاف العبدالله في تصريح للصحافيين على هامش انعقاد ملتقى الكويت المالي الثاني: «نحن مرتاحون لأسعار النفط الحالية واعتبر ذلك سعراً مستقراً نسبياً».

من جهة أخرى، قال وزير المواصلات د. محمد البصري إن الخطة التنموية تمثل مستقبل الكويت مشدداً على ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية.

وأضاف أن التحدي الذي يواجه السلطتين التشريعية والتنفيذية هو العمل على إنجاز الخطة التنموية خلال دور الانعقاد القادم أن نناجز من أجل تنفيذ الخطة دون عراقيل أو مشاكل».

وتوقع أن يكون دور القطاع الخاص إيجابياً ومحورياً ومركزياً في مشاريع التنمية قائلا: «تختلف سياسياً على بعض القضايا لكن فيما يتعلق بخطة التنمية هناك إجماع على الإنجاز لأن الوقت يمر بسرعة». وتابع: «أتمنى أن تضع السلطتين أيديهما بايدي بعض ليمضي قطار التنمية كما أراد له المجتمع الكويتي». ولفت البصري إلى أنه لا تزال هناك استحقاقات تشريعية لخطة التنمية تم إنجازها.

قال وزير النفط أحمد العبدالله أن أسعار النفط الحالية تعتبر جيدة، متوقفاً أن يظل سعر برميل النفط الكويتي بين 70 و85 دولاراً إلى نهاية السنة. وأضاف العبدالله في تصريح للصحافيين على هامش انعقاد ملتقى الكويت المالي الثاني: «نحن مرتاحون لأسعار النفط الحالية واعتبر ذلك سعراً مستقراً نسبياً».

من جهة أخرى، قال وزير المواصلات د. محمد البصري إن الخطة التنموية تمثل مستقبل الكويت مشدداً على ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية.

وأضاف أن التحدي الذي يواجه السلطتين التشريعية والتنفيذية هو العمل على إنجاز الخطة التنموية خلال دور الانعقاد القادم أن نناجز من أجل تنفيذ الخطة دون عراقيل أو مشاكل».

وتوقع أن يكون دور القطاع الخاص إيجابياً ومحورياً ومركزياً في مشاريع التنمية قائلا: «تختلف سياسياً على بعض القضايا لكن فيما يتعلق بخطة التنمية هناك إجماع على الإنجاز لأن الوقت يمر بسرعة». وتابع: «أتمنى أن تضع السلطتين أيديهما بايدي بعض ليمضي قطار التنمية كما أراد له المجتمع الكويتي». ولفت البصري إلى أنه لا تزال هناك استحقاقات تشريعية لخطة التنمية تم إنجازها.

قال وزير النفط أحمد العبدالله أن أسعار النفط الحالية تعتبر جيدة، متوقفاً أن يظل سعر برميل النفط الكويتي بين 70 و85 دولاراً إلى نهاية السنة. وأضاف العبدالله في تصريح للصحافيين على هامش انعقاد ملتقى الكويت المالي الثاني: «نحن مرتاحون لأسعار النفط الحالية واعتبر ذلك سعراً مستقراً نسبياً».

من جهة أخرى، قال وزير المواصلات د. محمد البصري إن الخطة التنموية تمثل مستقبل الكويت مشدداً على ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية.

وأضاف أن التحدي الذي يواجه السلطتين التشريعية والتنفيذية هو العمل على إنجاز الخطة التنموية خلال دور الانعقاد القادم أن نناجز من أجل تنفيذ الخطة دون عراقيل أو مشاكل».

وتوقع أن يكون دور القطاع الخاص إيجابياً ومحورياً ومركزياً في مشاريع التنمية قائلا: «تختلف سياسياً على بعض القضايا لكن فيما يتعلق بخطة التنمية هناك إجماع على الإنجاز لأن الوقت يمر بسرعة». وتابع: «أتمنى أن تضع السلطتين أيديهما بايدي بعض ليمضي قطار التنمية كما أراد له المجتمع الكويتي». ولفت البصري إلى أنه لا تزال هناك استحقاقات تشريعية لخطة التنمية تم إنجازها.

الملتقى يكرم الجاسر والبدر والمخيزيم



شهدت أنشطة الملتقى تكريم عدد من الشخصيات الاقتصادية المميزة، حيث تم تكريم محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د.محمد الجاسر لما أظهره من الكفاءة في إدارة الوضع الاقتصادي واستيعاب آثار الأزمة على الاقتصاد السعودي وكذلك في إثبات جهود المملكة على الصعيد الدولي، وإسماع كلمتها داخل مجموعة دول العشرين.

كما تم تكريم مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبدالوهاب البدر لاهتمامه بفضية التنمية ومتابعة الدور الريادي الذي تميزت به الكويت في توفير الموارد والدعم لجهود التنمية في الدول العربية والدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كما كرم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبيت التمويل الكويتي (بيتك) بدر المخيزيم، وقدم سموه «جائزة الريادة» التي منحها الملتقى للمخيزيم وتسلمها نيابة عنه الرئيس التنفيذي لـ «بيتك» محمد سليمان العمر، تقديراً لدوره في إرساء الصيرفة الإسلامية بالتعاون من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى المنطقة والعالم وقاد على مدى ما يقرب من 33 عاماً «بيتك» من نمو إلى نمو ومن إنجاز إلى إنجاز أكبر منه، في مجالات عدة وعلى مستويات مختلفة محليا وإقليمياً وعالمياً، وجعل من بيتك علامة مشرقة في تاريخ الصيرفة الإسلامية وسخت دور الكويت كمنطلق لهذه التجربة التي أصبحت قطاعاً مالياً عالمياً مهماً، كما أن توسعات «بيتك» ونموه في الأسواق العالمية يمثلان شهادة كفاءة لقدرة القطاع الخاص الكويتي على الجدارة والاستفادة من تطورات الأسواق وخلق مجالات تعاون ونمو إيجابية بين الدول التي يعمل فيها ودول مجلس التعاون والكويت.

المكرمون بالملتقى في لحظة جماعية مع سمو الشيخ ناصر المحمد وسعد الحريري والشيخ سالم العبد العزيز وحمد المرزوق ورؤوف أبو زكي

